



أثر الآليات المحاسبية للحكومة بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري  
"دراسة ميدانية على المصارف الليبية"

د. عبد الناصر محمد أبوزقية  
buzgaia2006@gmail.com  
كلية الاقتصاد/جامعة مصراتة/ليبيا

د. عادل عطية العبيدي  
adel.alobeidi@uob.edu.ly  
كلية الاقتصاد/جامعة بنغازي/ليبيا

د. أمين مرعي الدرباق  
amin.aldarbag@uob.edu.ly  
كلية الاقتصاد/جامعة بنغازي/ليبيا

الكلمات المفتاحية:

الآليات المحاسبية للحكومة، القطاع المصرفي، الفساد.

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد شمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية والتخصّصية ومصرف ليبيا المركزي، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة ضم سبع مصارف تجارية ومصرفان تخصصيان ومصرف ليبيا المركزي، واستخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات وزعت على 300 مشارك كان منها 243 استبيان صالح للتحليل، واستخدم المنهج الكمي لتحليل البيانات، فتم استخدام التحليل الاحصائي SEM للوصول إلى نتائج الدراسة، والتي اتصلت إلى وجود تأثير ضعيف للجان المراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري وتأثير ضعيف جدا للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتأثير عكسي لمعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات.

**The Effect of Governance Accounting Mechanisms in Libyan Banks in Reducing Financial and Administrative Corruption**

Dr. Amin Aldarbag  
amin.aldarbag@uob.edu.ly  
Faculty of Economics  
University of Benghazi/ Libya

Dr. Adel Alobeidi  
adel.alobeidi@uob.edu.ly  
Faculty of Economics  
University of Benghazi/ Libya

Dr. Abdalnash Abouzkeh  
buzgaia2006@gmail.com  
Faculty of Economics  
Misrata University/Libya

**Abstract:**

The study aimed to identify the effect of governance accounting mechanisms currently applied in Libyan banks in reducing financial and administrative corruption. The study population included commercial and specialized banks and the Central Bank of Libya. A random sample was taken from the study population, which included seven commercial banks, two specialized banks, and the Central Bank of Libya. The questionnaire was used for collecting data. It was distributed to 300 participants, of which 243 questionnaires were suitable for analysis. The quantitative method was used to analyze the data. Statistical analysis (SEM) was used. The results of the study concluded that there was a weak effect of audit committees in reducing financial and administrative corruption, and the effect of internal audit and audit were very weak reducing financial and administrative corruption. And opposite effect of accounting and auditing standards, laws and legislation in reducing financial and administrative corruption.

**Keywords:**

**Governance accounting mechanisms, Libyan banks, Corruption.**

**المقدمة ومشكلة الدراسة:**

ناقشت العديد من الدراسات دور حوكمة الشركات في الحد من ظاهرة الفساد في القطاعات المختلفة بشكل عام وبشكل خاصة في القطاع المصرفي، فدراسة بروش ودهيمي (2012) خلصت إلى أن تطبيق حوكمة الشركات يعد مخرج وحل فعال لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري، وأظهرت دراسة زاهر وعلي وخضر (2014) أن تطبيق حوكمة الشركات يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المصارف الخاصة في سوريا، وأن تطبيق آليات الحوكمة أصبح ضروري في المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق إدارة رشيدة وفعالة، وتوصلت دراسة غنيم (2014) إلى أن لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة تساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي في المصارف والشركات، وتوصلت دراسة مشكور وعبد (2016) إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نظام الحوكمة والحد من الفساد المالي والإداري، وخلصت دراسة فركاش والبديري (2018) أن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تقليل تعرض المصارف للمخاطر الناجمة عن حالات الفساد المالي والإداري، وتوصلت دراسة العبيدي والدرياق (2019) إلى أن الآليات المحاسبية للحكومة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات ولجان المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية، وأكدت دراسة الدرياق والعبيدي (2022) إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة والحد من الفساد المالي والإداري، وأن تطبيقها بشكل فعال يحد من الفساد المالي والإداري، وتوصلت دراسة الدرياق والعبيدي (2021) إلى وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة - والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية - من جانب المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي.

من خلال ما أظهرته الدراسات السابقة من أن لتطبيق آليات الحوكمة دور في مكافحة الفساد المالي والإداري، وأن المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي غير ملتزمين بشكل كامل بتطبيق آليات الحوكمة وعلى وجه الخصوص الآليات المحاسبية للحكومة، ومن خلال ما يشهده القطاع المصرفي الليبي من تفشي ظاهرة الفساد بشكل عام والذي أكدته العديد من تقارير ديوان المحاسبة على مر السنوات السابقة.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تسعى لتعرف على ما إذا كانت الآليات المحاسبية للحكومة والمطبقة حالياً في القطاع المصرفي تساهم في مكافحة الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الليبي من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما أثر الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً في القطاع المصرفي الليبي في الحد من الفساد المالي والإداري؟
- وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة أربع أسئلة فرعية على النحو التالي:
- ما أثر معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات المطبقة حالياً في القطاع المصرفي الليبي في الحد من الفساد المالي والإداري؟
- ما أثر دور لجان المراجعة المطبق حالياً في القطاع المصرفي الليبي في الحد من الفساد المالي والإداري؟
- ما أثر دور المراجعة الداخلية المطبق حالياً في القطاع المصرفي الليبي في الحد من الفساد المالي والإداري؟
- ما أثر دور المراجعة الخارجية المطبق حالياً في القطاع المصرفي الليبي في الحد من الفساد المالي والإداري؟

**فرضيات الدراسة:**

- هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.
- ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:
- هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات المطبقة حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.
- هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور لجان المراجعة المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.
- هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور المراجعة الداخلية المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.
- هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور المراجعة الخارجية المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى التعرف على وجهات نظر العاملين في القطاع المصرفي اللببي (مصارف تجارية عامة وخاصة ومصارف تخصصية ومصرف لببيا المركزي) بمختلف مستوياتهم الإدارية حول أثر الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً في المصارف اللببية في الحد من الفساد المالي والإداري.

**أهمية الدراسة:**

إن الحوكمة في القطاع المصرفي تكتسي أهمية بالغة مقارنة مع غيرها من المؤسسات، وذلك نظراً لطبيعة الخاصة بالقطاع المصرفي، فإفلاس أحد المصارف لا يؤثر فقط على المودعين والمقرضين بذلك المصرف بل يمتد ليؤثر على استقرار المصارف الأخرى من خلال ما يربطها من علاقات ومعاملات متداخلة فيما بينهم (مرهون، 2013)، وتكمن أهمية الحوكمة في القطاع المصرفي في أنها نظام يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصرف، وتمثل الحوكمة عنصراً أساسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي (زناقي و معاريف، 2018)، ونظراً لما تتمتع به المصارف التي تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة من شفافية في معاملاتها فإن قدرتها التنافسية تزداد وبالتالي زيادة فرصة حصولها على الودائع وجلبها للعملاء (بن ثابت و عامري، 2018)، كما أن التطبيق السليم للحوكمة يعمل على تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري، وتجنب المصرف من الوقوع في مشاكل مالية ومحاسبية وانحيارات اقتصادية (مرهون، 2013)، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- أنها تدرس أثر الآليات المحاسبية المطبقة حالياً في القطاع المصرفي على الحد من الفساد المالي والإداري، وفيما تقدمه من نتائج للقطاع المصرفي نفسه وللمصرف المركزي بإعتباره الجهة المسؤولة عن تقييم والرقابة على السياسات والممارسات المتعلقة بالقطاع المصرفي ومن ضمنها الحوكمة وما لها من أثر على الاقتصاد الوطني والمجتمع بصفة عامة.

- ما تضيفه للأدب المحاسبي والبحث من معرفة.

**منهجية الدراسة:**

في هذه الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب البحث الكمي لجمع وتحليل البيانات، واستخدم الإحصاء الوصفي لتحليل المعلومات الديموغرافية، واستخدم كذلك تحليل نموذج المعادلة

البنائية (Structural Equation Modeling (SEM) والذي من خلاله تمكنا من بناء نموذج للعلاقة بين الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً في القطاع المصرفي والحد من الفساد المالي والإداري وقياس وتأثير ما هو مطبق من هذه الآليات في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد اجري التحليل الإحصائي باستخدام البرمجيات AMOS 19 و SPSS 23.

**محددات الدراسة:**

تكمن محددات هذه الدراسة في عيوب استخدام صحيفة الاستبيان وهي أن البيانات التي يتم الحصول عليها من صحيفة الاستبيان قد تحتاج إلى مزيد من التفاصيل وكذلك من الصعب التحكم فيها لضمان معدل استجابة عالي (Kelley, Clark, Brown, & Sitzia, 2003).

**الجانِب النظري:****محددات تنفيذ الحوكمة في القطاع المصرفي:**

إن التطبيق الجيد للحوكمة يعتمد على مجموعة من المحددات تم تصنيفها إلى محددات داخلية وأخرى خارجية.

- المحددات الداخلية: وتتمثل المحددات الداخلية في القواعد والنظم التي تبين كيفية اتخاذ القرارات داخل المصرف وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمدبرين والجمعية العمومية بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض التعارض في المصالح بين الأطراف المختلفة (بورقة وغري، 2014)، وتلعب الجمعية العمومية دوراً مهماً في مراقبة أداء الإدارة من خلال قدرتها على التأثير في تحديد الأهداف، ويبرز دور مجلس الإدارة في وضع الاستراتيجيات وتوجيه الإدارة العليا ووضع سياسات التشغيل والتأكد من سلامة موقف المؤسسة (عباري وحوالد، 2012).

- المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية في المناخ العام للاستثمار في الدولة وعناصر تنظيمه، وتتمثل هذه العناصر في القوانين والتشريعات المنظمة لسوق المال وكفاءة القطاع المالي بالدولة، وتوفر التمويل للمشروعات، ودرجة التنافس في سوق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة وفاعلية الأجهزة الرقابية بمختلف أشكالها وسوق المال وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى وجود هيكل قضائي متين ومكاتب محاماة ومراجعة خارجية والتصنيف الائتماني ومكاتب الاستشارات المالية وغيرها (غادر، 2012)، وترجع أهمية المحددات الخارجية للحكومة إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن

حسن إدارة المصرف والتي تقلل من التعارض بين الفوائد الاجتماعية والعوائد الخاصة (ثابت و أحمد، 2017).

على الرغم من أهمية العلاقة بين المحددات الداخلية والخارجية للحكومة غير أن المحددات الخارجية لم تحظى بالاهتمام اللازم وخاصةً في الدول النامية، فالجهود أنصبت على تعزيز الممارسات الداخلية فقط وأهملت المحددات الخارجية، وكنتيجة لذلك فإن الإصلاحات في تلك الدول لم تثمر لإن الإطار المؤسسي الخارجي كان ضعيف أو غير قائم أساساً (طرويا وبوشناق، 2016).

### مقاييس الحكومة في المؤسسات المالية:

هناك العديد من الشركات والمنظمات التي تعتنى بتقديم خدماتها في مجال قياس الحكومة في المؤسسات المالية والتي تختلف كلاً منها في طريقة قياس الحكومة في المؤسسات المالية ومن هذه الشركات والمنظمات على سبيل الذكر لا الحصر الأتي:

(1) شركة خدمات المساهمين المؤسسية (ISS):

تعد شركة خدمات المساهمين المؤسسية (Institutional Shareholder Services) ISS واحدة من أكثر الشركات الاستشارية للمساهمين نفوذاً فهي توفر بيانات الحكومة لأغراض إدارة المخاطر والامتثال وتحليل الائتمان والاستثمار في الأسهم، وتغطي شركة خدمات المساهمين المؤسسية عدداً كبيراً من الشركات، وتوفر 64 مؤشر للحكومة ضمن ثمان فئات وهي مجلس الإدارة والهيكلة التنظيمي، المراجعة الخارجية، القوانين واللوائح، حالة التأسيس، التعويضات، الملكية، المؤهل العلمي للمدراء، والتطور والتقدم (Williamson و Aggarwal، 2006) (ثابت و أحمد، 2017)، وتعد اليوم ISS المزود الرئيسي عالمياً للمعلومات حول حكومة الشركات وبيانات الأسواق وخدمات الأموال (ISS، 2021).

(2) مقياس GMI:

في عام 2010 تم دمج كلاً من منظمة مقاييس الحكومة الدولية ومكتبة الشركات (TCL) (The Corporate Library) - والتي تهتم بتوفير معيار للحكم على ممارسات الحكومة في المؤسسات المالية وتقييم محافظ الاستثمار حول مخاطر الحكومة والمخاطر البيئية والاجتماعية-، ومنظمة نزاهة المراجعة الخارجية (Audit Integrity) والتي طورت تصنيف مخاطر الحكومة والمحاسبة

(Accounting and Governance Risk) (AGR) لأكثر من 18,000 شركة عامة حول العالم ويعكس تصنيف (AGR) الشفافية والموثوقية الإحصائية لممارسات الحكومة والإبلاغ المالي للشركات، انضمت هذه المنظمات في تصنيفات (GMI) لتصبح توفر تصنيفات حول المخاطر التي تآثر على أداء الشركات العامة في العالم والمقاييس البيئية والاجتماعية الحكومة ومقاييس لأكثر من 6,000 شركة من خلال استخدام أكثر من 150 مقياس (ESG) (Environmental, Governance, Social). (Tsunami, 2013).

(3) مؤشر مُساءلة مجلس الإدارة (BAI):

يركز مؤشر مُساءلة مجلس الإدارة (Board Accountability Index) على ترسيخ العلاقة بين الأداء وحكومة الشركات، فهو لا يسهم في تصنيف الشركات كما هو الوضع مع (GMI) و (ISS)، وقد أعتمد في إنشاء هذا المؤشر على بيانات 500 شركة (Tosuni, 2013).

### المعايير الدولية للحكومة في القطاع المصرفي:

صدرت العديد من المعايير في حوكمة المصارف منها على سبيل المثال المعايير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل والخاصة بحكومة المصارف والتي مرت بالعديد من التعديلات والتي كان آخرها الصادر في مقررات اتفاقية لجنة بازل III، وقد تناول المبدأ الرابع عشر من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية III المعايير الأساسية لحكومة الشركات في القطاع المصرفي والتي تحوي على تسع معايير أساسية ومعيار واحد إضافي كما نصت عليها الترجمة العربية الصادرة من صندوق النقد العربي (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص 71) وهي:

#### المعايير الأساسية:

(1) تحدد القوانين أو اللوائح أو السلطة الرقابية، مسؤوليات مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا التي تتعلق بحكومة الشركات، لضمان وجود رقابة فعالة على جميع أعمال المصرف. وتزود السلطة الرقابية المصارف والمجموعات المصرفية، بالتوجيهات بشأن توقعات حوكمة الشركات.

(2) تقييم السلطة الرقابية، بشكل منتظم، سياسات وممارسات حوكمة الشركات، وعملية تطبيقها، وتحديد وجود سياسات وعمليات قوية ومحكمة لحكومة الشركات لدى المصرف تتناسب مع حجم مخاطره

9) للسلطة الرقابية صلاحية المطالبة بتغييرات في تشكيل مجلس إدارة المصرف إذا رأت وجود أي أفراد مقصرين في أداء واجباتهم التي تتعلق بتطبيق هذا المعيار.

#### معياري إضافي:

1) تتطلب القوانين أو الأنظمة أو السلطة الرقابية على قيام المصارف بإخطار السلطة الرقابية بالسرعة الممكنة حالما تدرك وجود أي معلومات هامة وصادقة، قد تؤثر عكسياً على أهلية وملائمة عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو عضو ما من أعضاء الإدارة العليا.

#### مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي

تعد الحوكمة بشكل عام منهج يعبر عن مبادئ يجب تطبيقها بصورة كاملة حتى يمكن نقل الواقع المالي من وضعية إلى وضعية أخرى أفضل (زيمت، 2013)، وبوضوح أكثر يشير مفهوم الحوكمة بشكل عام إلى مجموعة من القوانين والقواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة واصحاب المصالح من مستثمرين وجهات حكومية وغيرها من جهة أخرى بما يضمن للمستثمرين حسن استثمار وإدارة أموالهم وتعظيم أرباحهم وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل (كنزة، 2018)، ويتفق مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي في معناه العام مع مفهوم الحوكمة في الشركات إلا أن الطبيعة الخاصة للقطاع المصرفي تفرض بعض الصيغ والمصطلحات المختلفة (قسوري وبلحسن، 2018)، ويتمثل مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي في الكيفية التي يدار بها المصرف، وذلك من خلال الواجبات الملقاة على عاتق الإدارة ومجلس الإدارة، بالشكل الذي يؤثر في تحديد أهداف المصرف مع مراعاة وحماية حقوق أصحاب المصلحة من المودعين والمستثمرين (بورقية وغربي، 2014).

#### مفهوم الحوكمة من المنظور المحاسبي:

يشير مفهوم الحوكمة من المنظور المحاسبي إلى توفر كل المقومات والامكانيات والطرق لحماية أموال المستثمرين في المؤسسة وضمان حصولهم على العوائد المناسبة، وعدم استخدام مدخراتهم في أنشطة أو استثمارات غير آمنة، وعدم استغلال الإدارة أو المديرين لأموال المستثمرين لتحقيق منافع شخصية، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية (بن ثابت وعامري، 2018).

وأهميته في النظام المصرفي. وتطلب السلطة الرقابية من المصارف والمجموعة المصرفية، تصحيح حالات القصور في الوقت المناسب.

3) تقرر السلطة الرقابية مدى ملائمة هياكل وعمليات الحوكمة لترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة للمصرف والمجموعة المصرفية بالكامل. وتشمل عضوية المجلس أعضاء غير تنفيذيين ذوي خبرة، أينما يتراءى ذلك. وتتضمن هياكل المجالس لجان للتدقيق وإدارة المخاطر والمكافآت، بالإضافة إلى أعضاء غير تنفيذيين ذوي خبرة بما يتناسب مع حجم المخاطر والأهمية في النظام المصرفي

4) أن يكون أعضاء المجلس مؤهلين بشكل مناسب وفعالين، وأن يمارسوا "واجب العناية و"واجب الولاء.

5) تقرر السلطة الرقابية أن مجلس إدارة المصرف يوافق ويشرف على عملية تطبيق التوجيه الاستراتيجي للمصرف، وقدرته على تحمل المخاطر والاستراتيجية الخاصة بها، والسياسات ذات الصلة. ويرسي المجلس وينشر ثقافة حوكمة الشركات وقيمها (على سبيل المثال: بواسطة لائحة السلوك والممارسات)، ويضع أيضاً سياسات تضارب المصالح وبيئة ضبط قوية.

6) تقرر السلطة الرقابية أن مجلس إدارة المصرف، إذا لم تنص اللوائح والقوانين خلاف ذلك، قد أرسى معايير الكفاءة والأهلية في اختيار الإدارة العليا، ولديه خطط للإحلال، ويشرف بشكل فعال وحساس على تنفيذ الإدارة العليا لاستراتيجيات المجلس. ويشمل ذلك متابعة أداء الإدارة العليا على أساس المعايير المحددة لها.

7) تقرر السلطة الرقابية أن مجلس إدارة المصرف يشرف بفعالية على تصميم وإدارة نظام مكافآت المصرف والمجموعة المصرفية، وأن لدى المصرف الحوافز المناسبة، التي تتوافق مع تحمل المخاطر بشكل حصيف. وأن نظام المكافآت ومعايير الأداء تتناسب مع الأهداف طويلة الأجل والسلامة المالية للمصرف، ويتم تصحيحها عند وجود أي قصور.

8) تقرر السلطة الرقابية أن مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا لديهم علم وإدراك بهيكل تشغيل المصرف والمجموعة المصرفية ومخاطره، بما فيها المخاطر التي تنشأ من استخدام الهياكل التي تعيق الشفافية (على سبيل المثال: الهياكل ذات الأغراض الخاصة أو ذات العلاقة). وتقرر السلطة الرقابية أن المخاطر تدار وتُخفف حدتها بفاعلية، أينما يتراءى ذلك.

**تعريف الحوكمة في القطاع المصرفي:**

الحوكمة بشكل عام تشتمل على خليط من القواعد التنظيمية والمبادئ التوجيهية، وتتضمن التشريعات والقوانين في الدولة وقواعد وهياكل الحوكمة والتي تضمن حماية حقوق أصحاب المصالح (زميت، 2013)، ومن وجهة النظر المصرفية فقد عرف بنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements) - والمنبثقة منه لجنة بازل للرقابة المصرفية - الحوكمة في القطاع المصرفي على أنها " الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق مصالح المودعين" (معاريف، شياخي، و زناقي، 2019، ص33).

**مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي**

نظراً للطبيعة الخاصة بالقطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً فقد اهتمت المؤسسات الدولية على اصدار نشرات توجيهية خاصة بتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي، ومن تلك المؤسسات بنك التسويات الدولية والذي تنطوي تحته لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة إصدارات تتعلق بتطبيق الحوكمة ومبادئها في القطاع المصرفي، وكان أول هذه الإصدارات نشرة تحت عنوان تعزيز الحوكمة المؤسسية للمنظمات المصرفية " Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations" وهدفت هذه النشرة إلى حث المصارف لتبني حوكمة فعالة مبنية على وجود مستويات مناسبة للمساءلة وفحص الأرصدة، وعدلت هذه النشرة من قبل اللجنة في 2005 ومن ثم 2006 وأخذ بعين الاعتبار في هذا التعديل حجم المصرف والمخاطر التي يواجهها، وأصبحت هذه المبادئ قابلة للتطبيق في كثير من الدول حتى تلك التي لم تطبق الاتفاقية في السابق ( Basel Committee on Banking Supervision، 2006) (طبييل وبومدين، 2018)، ولم تقتصر اللجنة على التعديل الذي أجري في 2006 بل أنها قامت في 2015 بإصدار التعديل الأخير من تعديلات مقررات لجنة بازل III الصادرة في 2010 للمبادئ التوجيهية للحوكمة المؤسسية للمصارف " Guidelines Corporate Governance Principles for Banks" وأكدت هذه المبادئ على الدور الفعال للحوكمة في تحسين أداء المصارف وأهمية إدارة المخاطر، وضم

هذا الإصدار ثلاثة عشر مبدأ وهي ( Basel Committee on Banking Supervision، 2015) (بوعبيدة، 2018) (طبييل وبومدين، 2018).

- المسؤوليات الكاملة لمجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن المصرف، بما في ذلك الموافقة على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف وإطار الحوكمة والإشراف على تنفيذها.
- مؤهلات وتركيب مجلس الإدارة: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لمناصبهم، وينبغي أن يكونوا على دراية ومعرفة بدورهم الأساسي في الرقابة والحوكمة، وأن يكون قادرين على الحكم بموضوعية وبشكل سليم فيما يتعلق بشؤون المصرف.
- القواعد والممارسات الخاصة بمجلس الإدارة: يجب أن يحدد مجلس الإدارة قواعد وممارسات الحوكمة المناسبة لتنفيذ أعماله، وأن يضع الوسائل الكفيلة بإتباع هذه الممارسات واستعراضها دورياً بشكل مستمر للمحافظة على فعاليتها.
- الإدارة العليا: تعمل الإدارة العليا للمصرف تحت إشراف وإدارة مجلس الإدارة، ويجب أن تقوم الإدارة العليا بتنفيذ وإدارة أعمال المصرف بالشكل الذي يتماشى مع الاستراتيجيات الموضوعية ومدى تقبل المخاطر والمكافآت السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- هياكل المجموعات: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعات ويضمن إنشاء وتشغيل إطار حوكمة واضح وملامه هيكل وأنشطة ومخاطر المجموعات وكياناتها، كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية والمخاطر التي تشكلها.
- وظيفة إدارة المخاطر: يجب أن يكون للمصرف وظيفة مستقلة وفعالة في إدارة المخاطر، تحت إدارة مسؤول تسيير المخاطر، وأن يتمتع بمكانة كافية واستقلالية وموارد وإمكانية الاتصال المباشر بمجلس الإدارة.
- تحديد المخاطر ورصدها والتحكم فيها: يجب على المصرف تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها بصفة دورية ومستمرة على مستوى المصرف، ويجب عليه تطوير البنية التحتية لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، كما يجب عليه متابعة ومواكبة التغيرات التي تطرأ على مخاطر المصرف والمخاطر الخارجية والممارسات الخاصة بالصناعة.
- التبليغ عن المخاطر: من أجل الحصول على إطار فعال لحوكمة المخاطر يتطلب ذلك اتصالات قوية داخل المصرف عن المخاطر،

المصارف التجارية العامة والخاصة تمثلت في مصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الإجماع العربي والمصرف المتحد ومصرف الجمهورية، وكذلك تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المصارف التخصصية تمثلت في مصرف الادخار والاستثمار العقاري ومصرف التنمية بالإضافة إلى مصرف ليبيا المركزي، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بهذه المصارف تمثلت في (300) مشارك، وتم توزيع صحيفة الاستبيان عليهم عن طريق التسليم والاستلام المباشر، وتم استلام (243) صحيفة استبيان صالحة للتحليل من المشاركين.

#### وسيلة جمع البيانات:

استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، واحتوت الصحيفة على أربع أجزاء تُخصّص الجزء الأول منها للتعريف بالدراسة والقائمين عليها، وتُخصّص الجزء الثاني للمعلومات الديموغرافية، أما الجزء الثالث فكان لاختبار آراء العاملين حول متغير الفساد المالي والإداري، والجزء الرابع والآخر فخصص لمتغيرات الآليات المحاسبية للحكومة وتم الاستعانة في هذين الجزئين الآخرين من بصحيفة الاستبيان بدارسات سابقة للباحثين (الدرياق و العبيدي، 2022) (الدرياق و العبيدي، 2021) (العبيدي و الدرياق، 2019)، صمم الجزء الثالث لاختبار عناصر الفساد المالي والإداري وكان 24 عنصر والموضحة بالجدول رقم (1)، وصمم الجزء الأخير لاختبار كل آلية من الآليات المحاسبية للحكومة على النحو التالي:

- معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات وتم اختبار هذه الآلية من خلال 12 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (2).
- لجان المراجعة وتم اختبار هذه الآلية من خلال 13 عنصر والموضحة بالجدول رقم (3).
- المراجعة الداخلية وتم اختبار هذه الآلية من خلال 13 عنصر والموضحة بالجدول رقم (4).
- المراجعة الخارجية وتم اختبار هذه الآلية من خلال 13 عنصر والموضحة بالجدول رقم (5).

واستخدم مقياس ليكرت (Likert scale) ذو السبع درجات في هذين الجزئين الآخرين من الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (6).

سواء على مستوى المنظمة ككل أو من خلال التقارير التي ترفع لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

• الامتثال: أن مجلس الإدارة للمصرف مسؤول عن الإشراف على تسيير مخاطر الامتثال في المصرف، ويجب على مجلس الإدارة أن ينشئ وظيفة الامتثال والموافقة على سياسات وإجراءات المصرف لتحديد وتقييم ومراقبة وإعداد التقارير وتقديم المشورة بخصوص مخاطر الامتثال.

• المراجعة الداخلية: يجب أن توفر وظيفة المراجعة الداخلية ضماناً مستقلاً لمجلس الإدارة، وأن تدعم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز عملية الحوكمة الفعالة وضمان سلامة المصرف على المدى الطويل.

• نظام التعويض: يجب أن تدعم سياسة المكافآت والحوافز في المصرف الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر.

• الإفصاح والشفافية: يجب أن يكون المصرف شفافاً بشكل كافٍ للمساهمين والموثوقين وأصحاب المصالح المعنيين والفاعلين في السوق.

• دور السلطات الإشرافية: على المشرفين تقديم التوجيهات والإشراف على الحوكمة في المصرف، ويتضمن ذلك التقييم الشامل والتفاعل المنتظم مع مجلس الإدارة والإدارة العليا، والعمل على تحسين الإجراءات عند الضرورة، ومشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع غيرهم من المشرفين.

#### أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي:

أن التطبيق السليم للحكومة في القطاع المصرفي له عدة آثار إيجابية، فنحن في ليبيا في أمس الحاجة إليها في وقتنا الحاضر والمستقبل، ومن هذه الإيجابيات هي الحد من الفساد المالي والإداري وزيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار (عبد الرزاق، 2009) كما أن تطبيق الحوكمة يساهم في تحسين الإداء المصرفي للوصول لتحقيق أهدافه وتجنب التعثر والإفلاس ويضمن أداء جيد لاتخاذ القرارات على أسس سليمة (قسوري و بلحسن، 2018) كما ان الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة يحد من الفساد المالي والإداري (العبيدي و الدرياق، 2019).

#### الجانِب العملي

##### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة والمصارف التخصصية ومصرف ليبيا المركزي بمختلف المستويات الإدارية، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.03151	5.57	21. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التجاوزات في منح القروض والتسهيلات.
1.08005	5.54	22. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من منح التسهيلات والتغطية الجزئية دون ضمانات.
1.12299	5.58	23. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التواطؤ في قبول الصكوك غير الصحيحة.
1.10989	5.55	24. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التلاعب بمخصصات النقد الأجنبي.

### جدول رقم (2) الآليات المحاسبية للحكومة - معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.58384	4.70	1. يلتزم المصرف بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في كل عملياته.
1.57816	4.51	2. يلتزم المصرف بمعايير الإفصاح والشفافية عن اعداد القوائم المالية.
1.58081	4.50	3. يواكب المصرف التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ويسعى للتغيير بما يتناسب مع التطور في بيئة العمل.
1.45273	4.51	4. يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية للعاملين به لتوضيح وشرح معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كلا حسب وظيفته.
1.50522	4.54	5. يتم توضيح الغموض والتفسيرات المختلفة بالمعايير للعاملين.
1.65228	4.59	6. تتابع ادارة المصرف التطورات الصادرة عن الهيئات المهنية في المبادئ والمعايير المحاسبية والمصرفية.
1.59450	4.65	7. السياسات المطبقة في المصرف تتسجم مع الإصدارات المهنية.
1.52914	4.61	8. تستخدم إدارة المصرف أساليب واليات مراجعة متطورة تساعد في الحد من الفساد المالي والإداري.
1.51307	4.82	9. يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي.
1.57674	4.61	10. يسعى المصرف لتطوير اليات الحوكمة المطبقة باستمرار.
1.31896	5.00	11. يلتزم المصرف بتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرفي الليبي.
1.48946	4.79	12. يحرص المصرف على تطبيق معايير الجودة المحلية والدولية.

### جدول رقم (3) الآليات المحاسبية للحكومة - لجنة المراجعة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.41432	4.73	1. تعمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الداخلي.
1.41448	4.74	2. تعمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع

### جدول رقم (1) عناصر الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.16488	5.46	1. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من انتشار الوساطة والمحسوبية.
1.08048	5.53	2. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من استغلال الموظفين لمواقعهم الوظيفية لخرق اللوائح والقوانين.
1.20669	5.46	3. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من تجاوز الموظفين لصلاحياتهم.
1.18442	5.43	4. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التسبب الإداري والاهمال الوظيفي.
1.10360	5.49	5. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية أو للغير.
1.25103	5.50	6. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من تولي المناصب دون اعتبار لمعيار الكفاءة والإدراك لمتطلبات الوظيفة ومسئولياتها.
1.19777	5.58	7. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من انتشار الرشوة.
1.01716	5.54	8. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من استخدام أصول المصرف في الأمور الشخصية وغير الرسمية.
1.18468	5.39	9. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من المضاربة بالنقد المحلي والاجنبي.
1.03801	5.50	10. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من تهريب الأموال للخارج.
1.99300	5.52	11. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية.
1.06158	5.49	12. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من ظاهرة غسيل الأموال.
1.01111	5.62	13. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من إهدار المال العام والتقصير في حفظه وصيانه.
1.13596	5.40	14. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من استخدام المال العام في غير الأغراض المخصصة له.
1.13991	5.47	15. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التلاعب في العهد المالية.
1.35429	5.31	16. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من ابرام عقود الاشغال والتوريد والخدمات دون حاجة أو دراسة.
1.03312	5.54	17. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من حصول الموظفين على مزايا مالية بدون استحقاق.
1.04593	5.51	18. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التلاعب في البطاقات الإلكترونية.
1.18272	5.53	19. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من الابداعات الوهمية من خلال التحايل على نظام المقاصة.
1.13367	5.58	20. أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من التلاعب في الصكوك المصدقة واستعمالها في غير

1.49481	4.83	11. تتمتع المراجعة الداخلية باستقلالية عن إدارة المصرف وحيادية في أداء عملها.
1.40260	4.83	12. تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة وليس لإدارة المصرف.
1.51648	4.72	13. يوجد بالمصرف العدد الكافي من المراجعين الداخليين الكفاء.

## جدول رقم (5) الآليات المحاسبية للحكومة - المراجعة الخارجية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.35801	4.88	1. يفحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية لتأكد من فاعليته في إدارة المخاطر والرقابة عليه.
1.32579	4.85	2. يفحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية لتأكد من فاعليته في منع الغش والتلاعب والتزوير.
1.31216	4.74	3. يقيم المراجع الخارجي العمليات الداخلية بالمصرف ويعمل على تحسينها بما يضمن سلامة العمليات المحاسبية والمراجعة.
1.36206	4.68	4. يبدئ المراجع الخارجي رأيه الفني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمصرف بدون تمييز أو ضغوط.
1.35021	4.75	5. يتأكد المراجع الخارجي من أن المصرف ينشر القوائم المالية والايضاحات المتممة لها سنويا.
1.40935	4.76	6. يدعم المراجع الخارجي استقلال المراجع الداخلي ويحمي حياديته.
1.39826	4.74	7. يعمل المراجع الخارجي على تحسين جودة أداء الرقابة الداخلية.
1.40879	4.79	8. يقدم المراجع الخارجي تقارير دورية عن أداء إدارة المصرف.
1.36862	4.81	9. يعين المراجعين الخارجيين الكفاء والمتخصصين في مراجعة المصارف المراجعة حسابات المصرف.
1.39537	4.75	10. يسهم المراجع الخارجي في الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.
1.36350	4.81	11. يقيم المراجع الخارجي البرامج والسياسات والعمليات والنتائج ويقدم تقارير مستقلة بذلك.
1.48764	4.65	12. يقدم المراجع الخارجي خدمات استشارية
1.42587	4.91	13. يقيم المراجع الخارجي أداء المصرف

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.36054	4.86	3. تتأكد لجنة المراجعة من التزام المصرف بقواعد الحكومة.
1.49745	4.66	4. تفحص لجنة المراجعة تقارير مجلس الإدارة وتراجعها.
1.52245	4.63	5. تعمل لجنة المراجعة على الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.
1.34943	4.76	6. تسهم لجنة المراجعة في تحديد المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية.
1.48279	4.73	7. تسهم لجنة المراجعة في تقييم فاعلية إدارة المخاطر.
1.49581	4.70	8. تشرف لجنة المراجعة على اعداد التقارير المالية.
1.36206	4.65	9. تتابع لجنة المراجعة التقارير الواردة من الجهات الرقابية وتعمل على تصحيح التجاوزات.
1.32905	4.70	10. تتأكد لجنة المراجعة من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
1.41129	4.89	11. تنسق لجنة المراجعة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
1.28911	4.76	12. تشرف لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي.
1.44587	4.81	13. توصي لجنة المراجعة بتعيين واعفاء وتحديد اتعاب المراجع الخارجي.

## جدول رقم (4) الآليات المحاسبية للحكومة - المراجعة الداخلية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العناصر
1.37682	4.83	1. تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعديّة لكل المعاملات المالية.
1.33035	4.79	2. تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعديّة لكل المعاملات الإدارية.
1.40518	4.71	3. تقوم المراجعة الداخلية بتقييم مدى التزام المصرف بمبادئ الحكومة.
1.41285	4.70	4. تقوم المراجعة الداخلية بتطوير عملها باستمرار ممن خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.
1.39668	4.73	5. تقوم المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل المسؤولين عن الحكومة والتأكد من نزاهتهم.
1.36364	4.67	6. تقوم المراجعة الداخلية بتقديم خدمات الاستشارات.
1.50577	4.49	7. تقوم المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر.
1.34987	4.68	8. تقوم المراجعة الداخلية بفحص نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري.
1.35327	4.91	9. تضمن المراجعة الداخلية الإفصاح الشامل عن التقارير المالية.
1.40576	4.69	10. تركز المراجعة الداخلية من خلال عملها على اكتشاف الغش والتزوير.

الجنس، وكانت العينة متنوعة فقد شملت الجنسين غير أن عدد الذكور المشاركين في الدراسة كان أكبر بخمس أضعاف المشاركات من الإناث، وكذلك فإن عينة الدراسة شملت مختلف مستويات الإدارة في القطاع المصرفي كما هو مبين في الجدول رقم (11) من الإدارة العليا إلى الموظفين، كما بينت نتائج عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (12) أن ما يزيد عن 90% من المشاركين في الدراسة من حملة الشهادات العليا من بكالوريوس وليسانس وماجستير وهذا مؤشر جيد على مدى تأهيل العاملين في القطاع المصرفي، وأظهرت النتائج أيضاً أن متوسط خبرة عينة الدراسة في العمل في القطاع المصرفي كانت 10.63 سنة بإحرف معياري بلغ 6.66 سنة.

#### جدول رقم (8) توزيع العينة بحسب المصرف

اسم المصرف	العدد	النسبة
المصرف المتحد	5	2.1
مصرف الاجماع العربي	12	4.9
مصرف الصحاري	14	5.8
مصرف التنمية	20	8.2
مصرف الادخار والاستثمار العقاري	23	9.5
مصرف الوحدة	25	10.3
مصرف الجمهورية	27	11.1
مصرف ليبيا المركزي	30	12.3
مصرف التجارة والتنمية	41	16.9
المصرف التجاري الوطني	46	18.9

#### جدول رقم (9) توزيع العينة بحسب نوع المصرف

نوع المصرف	العدد	النسبة
مصرف مركزي	30	12.3
مصرف تخصصي	43	17.7
مصرف تجاري خاص	58	23.9
مصرف تجاري عام	112	46.1

#### جدول رقم (10) توزيع العينة بحسب نوع الجنس

نوع الجنس	العدد	النسبة
أنثى	36	14.8
ذكر	207	85.2

#### التحليل الوصفي للبيانات:

من خلال استعراض الجدول رقم (1) نلاحظ أن عينة الدراسة توافق على أن تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة بفاعلية يحد من جميع عناصر الفساد المالية والإدارية الواردة بصحيفة الاستبيان والبالغ

#### جدول (6) مقياس ليكرت السباعي

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق	محايد	موافق لحد ما	موافق	موافق جدا
المقياس	1	2	3	4	5	6	7
المتوسط المرجح المقابل	1.85-1	2.71-1.86	3.57-2.72	4.43-3.58	5.29-4.44	6.15-5.3	7-6.16

#### تحليل البيانات:

لنؤكد من صلاحية صحيفة الاستبيان تم اختبار ثبات وصدق المقياس باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار الثبات وحساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار الصدق، ويعد ثبات المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من أو تساوي 0.8 (Field, 2009)، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن قيمة ألفا كرونباخ للآليات المحاسبية للحكومة وعناصر الفساد المالي والإداري قد تجاوزت القيمة المقبولة مما يعني أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالصلاحية والثبات، وكذلك الحال بالنسبة لصدق المقياس مما يدل على قدرة العبارات على التعبير عن المتغيرات التي تقيسها بوضوح وموضوعية، كما تدل على أنه سوف يتم التوصل إلى نفس النتائج تقريبا إذا أعيد تطبيق الدراسة على نفس العينة مستقبلاً وهذا ما توصلت إليه الدراسات السابقة (العبيدي والدرياق، 2019) (الدرياق والعبيدي، 2022) (الدرياق والعبيدي، 2021).

#### جدول رقم (7) قيم ثبات وصدق المقياس

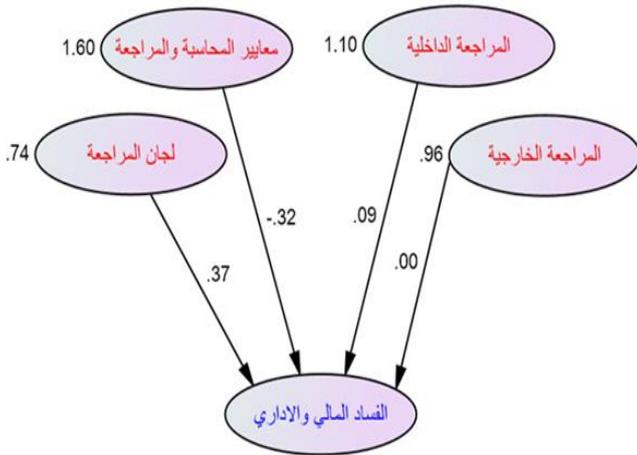
البيان	عدد العناصر	ثبات المقياس Cronbach's Alpha	صدق المقياس
الفساد المالي والإداري	24	0.977	0.988
الآليات المحاسبية للحكومة	51	0.985	0.992
الفساد المالي والإداري والآليات المحاسبية للحكومة	75	0.975	0.987

#### المعلومات الديموغرافية:

يوضح الجدول رقم (8) والجدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة بحسب المصرف ونوع المصرف، والذين يبينان أن العينة تشمل 10 مصارف منها 7 مصارف تجارية عامة وخاصة ومصرفان تخصصيان ومصرف مركزي، كما يبين الجدول رقم (10) توزيع العينة بحسب نوع

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور المراجعة الخارجية المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.

تم استخدام العديد من القياسات الإحصائية لاختبار مدى ملاءمة النموذج، يقيس جذر متوسط المربع المتبقي Root Mean Square Residual (RMR) متوسط القيمة من خلال جميع القيم الموحدة المتبقية. وتشير القيم المتبقية المعيارية الفردية والتي الأكبر من 2.58 إلى تباين مفرط غير مبرر بين متغيرين (Byrne, 2016)، والقياس الإحصائي الآخر المستخدم لاختبار جودة الملاءمة هو قيم مؤشر الملاءمة المقارنة (CFI) Comparative Fit Index (CFI) وقيم مؤشر متبوع لويس Tucker-Lewis Index (TLI)، وهي مشتقة من مقارنة النموذج المفترض مع نموذج مستقل ويجب أن تكون قيمة CFI 0.90 أو أكثر للملاءمة الجيدة، وقيمة TLI تكون قريبة من 0.95 أو أكبر للعينات الكبيرة (Byrne, 2016)



شكل رقم (1) نموذج أثر الآليات المحاسبية للحكومة على الفساد المالي والإداري

آخر إحصائيات جودة الملاءمة المستخدمة هي جذر متوسط مربع الخطأ التقريبي the Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA) تشير هذه الإحصائية إلى مدى ملاءمة النموذج المفترض للنموذج الأمثل، فهو حساس لعدد المسارات المفترضة لذلك يعتبر مقياساً جيداً للتعبير في النموذج المفترض، تتم الإشارة إلى التوافق الجيد للنموذج عندما يكون RMSEA أقل من 0.05، وتمثل القيم المرتفعة مثل 0.08 أخطاء تقريبية معقولة في المجتمع (Byrne, 2016).

عددتها 24 عنصر وقد تراوح المتوسط الحسابي بين 5.31 و5.62 وهذا ما يتفق مع دراسة الدرياق والعبيدي (2022) من أن للآليات المحاسبية للحكومة دور في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي، بالاطلاع على الجداول السابقة (من 2 إلى 6) والمتعلقة بما يتم تطبيقه من الآليات المحاسبية للحكومة يتبين أن عينة الدراسة توافق إلى حداً ما على أن الآليات المحاسبية للحكومة يتم تطبيقها وهذه الآليات متمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، فقد تراوح المتوسط الحسابي لعناصر الآليات المحاسبية للحكومة بين 4.50 و5.00 وهذا ما يتفق مع دراسة الدرياق والعبيدي (2021) من أن هناك قصور في تطبيق الآليات المحاسبية للحكومة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات ولجان المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ودراسة الساعدي (2014) من وجود قصور في تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي.

#### اختبار فرضيات الدراسة:

تحليل نموذج المعادلة البنائية SEM يدرس العلاقة بين متغير تابع أو مجموعة متغيرات تابعة مع متغير مستقل أو مجموعة متغيرات مستقلة (Byrne, 2016) وفي هذه الدراسة استخدم تحليل SEM لاختبار تأثير الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً على الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الليبي وقد تم اختبار فرضية رئيسية وأربع فرضيات فرعية وهي:

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات المطبقة حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور لجان المراجعة المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور المراجعة الداخلية المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية من وجهة نظر العاملين بها.

## جدول رقم (13) تحليل نموذج المعادلة البنائية SEM.

RMR	النموذج الافتراضي		
	TLI	CFI	RMSEA
0.163	0.492	0.508	0.154

يوضح الجدول رقم (13) نتائج اختبار النموذج المفترض لعلاقة الآليات المحاسبية للحكومة المطبقة حالياً في المصارف اللببية والحد من الفساد المالي والإداري والموضح بالشكل رقم (1)، وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بأن قيمة RMR كانت 0.163 وهذا يدل على عدم وجود تباين كبير بين كل زوج من المتغيرات، غير أن النتائج أظهرت قيم CFI و TLI أقل بكثير من القيم المقبولة للملائمة الجيدة للنموذج، وكذلك الحال بنسبة لقيمة RMSEA فقد كانت قيمتها أكبر من القيمة المقبولة لملائمة النموذج المفترض مع النموذج الأمثل، وهذه النتائج تشير إلى أن النموذج المفترض والذي يعبر عن علاقة الآليات المحاسبية للحكومة والمطبقة حالياً في المصارف اللببية مع الحد من الفساد المالي والإداري لا يتلائم مع النموذج الأمثل مما يدل على أن ما يتم تطبيقه حالياً من الآليات المحاسبية للحكومة في المصارف اللببية لا تعمل على الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

ولتحديد قيمة أثر الآليات المحاسبية للحكومة على الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المصارف اللببية تم حساب التأثير المباشر لكل آلية من الآليات المحاسبية للحكومة مع الفساد المالي والإداري، وكذلك حساب التأثير غير المباشر لكل آلية من الآليات المحاسبية للحكومة على كل عنصر من عناصر الفساد المالي والإداري على حدى.

يبين الجدول رقم (14) التأثير المباشر للآليات المحاسبية للحكومة على الفساد المالي والإداري وذلك وتظهر النتائج التالي:

## اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات المطبقة حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف اللببية من وجهة نظر العاملين بها.

نتيجة التحليل الاحصائي لأثر المعايير والقوانين والتشريعات المطبقة حالياً في المصارف اللببية على الفساد المالي والإداري ظهرت بقيمة سالبة مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين ما هو مطبق من

معايير محاسبة ومراجعة وقوانين ولوائح وتشريعات مع الحد من الفساد المالي والإداري أي بمعنى آخر أن ما يتم تطبيقه من قوانين لا يعمل على الحد من الفساد المالي والإداري بل يزيد منه، وينطبق ذلك على أثر المعايير والقوانين والتشريعات على كل عنصر من عناصر الفساد المالية والإداري فقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (15) أن هناك تأثير عكسي على جميع عناصر الفساد المالي والإداري، وهذا يدل على ضعف القوانين المطبقة في الحد من الفساد المالي والإداري أو انه لا يتم تطبيقها بشكل صحيح، فقد اثبتت دراسة سابقة أن هناك علاقة طردية بين التطبيق الفعال للآليات المحاسبية للحكومة والحد من الفساد المالي والإداري (الدرياق و العبيدي، 2022)، وما سبق نخلص إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى من وجود ضعف في تأثير المعايير والقوانين والتشريعات في الحد من الفساد المالي والإداري.

## اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

• هناك دلالة إحصائية على ضعف تأثير دور لجان المراجعة المطبق حالياً في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف اللببية من وجهة نظر العاملين بها.

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي والموضح بالجدول رقم (14) قيمة تأثير مباشر للجان المراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري والتي كانت قيمتها 0.369، هذه القيمة تشير إلى وجود تأثير ضعيف للجان المراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك هناك تأثير من متوسط إلى ضعيف غير مباشر للجان المراجعة في كل عنصر من عناصر الفساد المالي والإداري وصل كحد أقصى إلى 0.514 لعنصر الفساد المالي والإداري (إبرام عقود الاشغال والتوريد والخدمات دون حاجة أو دراسة) وكحد أدنى 0.325 لعنصر الفساد المالي والإداري (استخدام أصول المصرف في الأمور الشخصية وغير الرسمية) (أنظر جدول رقم 15)، وكنتيجة لهذه القيم نخلص إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية.

## اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي والموضح بالجدول رقم (14) قيمة تأثير مباشر للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري والتي كانت قيمتها 0.089، هذه القيمة تشير إلى وجود تأثير ضعيف جدا للمراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك هناك تأثير ضعيف جدا غير مباشر للمراجعة الداخلية في كل عنصر من عناصر الفساد المالي والإداري تراوح بين

رقم	مناقص	مناقص	مناقص	مناقص	مناقص شخصية أو للغير.
6	-0.368	0.426	0.102	0.004	تولي المناصب دون اعتبار لمعيار الكفاءة والإدراك لمطلوبات الوظيفة ومسؤولياتها.
7	-0.387	0.447	0.108	0.004	انتشار الرشوة.
8	-0.281	0.325	0.078	0.003	استخدام أصول المصرف في الأمور الشخصية وغير الرسمية.
9	-0.347	0.401	0.096	0.003	المضاربة بالنقد المحلي والاجنبي.
10	-0.335	0.388	0.093	0.003	تحويل الأموال للخارج.
11	-0.34	0.394	0.095	0.003	التلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية.
12	-0.339	0.392	0.094	0.003	ظاهرة غسل الأموال.
13	-0.34	0.393	0.095	0.003	إهدار المال العام والتقصير في حفظه وصيانتها.
14	-0.412	0.477	0.115	0.004	استخدام المال العام في غير الأغراض المخصصة له.
15	-0.401	0.464	0.112	0.004	التلاعب في العهد المالية.
16	-0.444	0.514	0.124	0.004	إبرام عقود الأشغال والتوريد والخدمات دون حاجة أو دراسة.
17	-0.338	0.391	0.094	0.003	حصول الموظفين على مزايا مالية بدون استحقاق.
18	-0.324	0.375	0.09	0.003	التلاعب في البطاقات الإلكترونية.
19	-0.374	0.433	0.104	0.004	الایداعات الوهمية من خلال التحايل على نظام المقاصة.
20	-0.355	0.411	0.099	0.003	التلاعب في الصكوك المصدقة واستعمالها في غير اغراضها.
21	-0.357	0.413	0.099	0.004	التجاوزات في منح القروض والتسهيلات.
22	-0.35	0.405	0.097	0.003	منح التسهيلات والتغطية الجزئية دون ضمانات.
23	-0.357	0.413	0.099	0.004	التواطؤ في قبول الصكوك غير الصحيحة.
24	-0.338	0.391	0.094	0.003	التلاعب بمخصصات النقد الأجنبي.

## النتائج:

1) وجود تأثير عكسي لمعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات المطبقة حالياً في المصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري، وفي اعتقادنا أن ذلك يرجع لعدم وجود معايير محاسبة ومراجعة ليبية يقتدى بها وعدم إلزام المصارف الليبية بأبناح المعايير الدولية وكذلك ضعف القوانين والتشريعات الحالية في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري أو عدم تطبيقها بشكل فعال.

0.124 كحد أقصى لعنصر (إبرام عقود الأشغال والتوريد والخدمات دون حاجة أو دراسة) وحد أدنى 0.078 لعنصر (استخدام أصول المصرف في الأمور الشخصية وغير الرسمية) (أنظر جدول رقم 15)، وكنتيجة لهذه القيم نخلص إلى قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

## اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي والموضح بالجدول رقم (14) قيمة تأثير مباشر للمراجعة الخارجية في الحد من الفساد المالي والإداري والتي كانت قيمتها 0.003، هذه القيمة تشير إلى أنه يكاد لا يوجد تأثير للمراجعة الخارجية في الحد من الفساد المالي والإداري، وكذلك الأمر بالنسبة للتأثير غير مباشر للمراجعة الخارجية في كل عنصر من عناصر الفساد المالي والإداري فلم تتجاوز قيمة التأثير غير المباشر 0.004 (أنظر جدول رقم 15)، وكنتيجة لهذه القيم نخلص إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

## اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

من خلال استعراض وتحليل نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة نخلص إلى قبول الفرضية الرئيسية للدراسة والمتمثلة في وجود ضعف في تأثير الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من الفساد المالي والإداري بالنسبة لمعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ولجان المراجعة.

## جدول رقم (14) التأثير المباشر للآليات المحاسبية للحكومة على الفساد

المعايير والقوانين والتشريعات	المالي والإداري		
	لجان المراجعة	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الفساد المالي والإداري	0.36	0.089	0.003
	9		

## جدول رقم (15) التأثير غير المباشر للآليات المحاسبية للحكومة على عناصر

## الفساد المالي والإداري

ر.م	عناصر الفساد المالي والإداري	المراجعة الخارجية	المراجعة الداخلية	لجان المراجعة	المعايير والقوانين والتشريعات
1	انتشار الوساطة والمحسوبية.	0.003	0.089	0.369	-0.319
2	استغلال الموظفون لمواقعهم الوظيفية لخرق اللوائح والقوانين.	0.003	0.098	0.407	-0.352
3	تجاوز الموظفون لصلاحياتهم.	0.004	0.109	0.454	-0.392
4	التسيب الإداري والاهمال الوظيفي.	0.004	0.111	0.463	-0.4
5	إساءة استخدام السلطة لتحقيق	0.004	0.099	0.413	-0.357

(2) وجود تأثير ضعيف لدور لجان المراجعة المطبق حالياً في المصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري.

(3) هناك تأثير ضعيف جداً لدور المراجعة الداخلية المطبق حالياً في المصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري.

(4) يكاد لا يوجد تأثير لدور المراجعة الخارجية والمطبق حالياً في المصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري، وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه دراسة سابقة من أهمل المحددات الخارجية في الدول النامية والتي من ضمنها المراجعة الخارجية (طرويبا و بوشناق، 2016).

#### التوصيات:

(1) العمل على استصدار معايير محاسبة ومراجعة محلية تتوافق مع البيئة الليبية.

(2) العمل على استصدار قوانين وتشريعات رادعة تحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الليبية وتفعيل ما هو موجود.

(3) تفعيل دور لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالشكل الذي يضمن القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الليبية.

- المصادر والمراجع:**
- الدرياق، أمين مرعي والعبدي، عادل عطية. (2021). مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحكومة: دراسة ميدانية. مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، 8(1)، 310-334.
- الدرياق، أمين مرعي والعبدي، عادل عطية. (2022). العلاقة بين الآليات المحاسبية المحكومة والحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي: من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية الليبية - دراسة ميدانية. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، 7(1)، 1-21.
- الساعدي، عمر مفتاح. (2014). استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية. مجلة الدراسات الاجتماعية، 20(3)، 163-188.
- العبيدي، عادل عطية والدرياق، أمين مرعي. (2019). الآليات المحاسبية للحكومة التي تحد من الفساد المالي والإداري: من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة: المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا اغودجا) (الصفحات 505-526). الخمس: جامعة المرقب.
- بروش، زين الدين ودهيمي، جابر. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة -الجزائر: جامعة محمد خيضر -كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير.
- بن ثابت، غلال وعامري، محمد الطاهر. (2018). واقع الحوكمة المصرفية في الجزائر. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 2(2)، 116-132.
- بورقبة، شوقي عاشور وغربي، عبد الخليم عمار. (2014). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الاسلامية: دراسة تطبيقية. المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد، 1(1)، 111-120.
- بوعبيدة، شريفة. (2018). دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المصرفي. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2(3)، 246-259.
- ثابت، ثابت حسان وأحمد، حاج عيسى سيد. (2017). دور الحوكمة في تعزيز أداء المؤسسات المالية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات المالية. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 3(1)، 53-73.
- زاهر، تيسير وعلي، عدوان وخضر، أحمد. (2014). الحوكمة المؤسسية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف: دراسة لأراء عينة من موظفي المصارف الخاصة في سورية. مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 36(4)، 67-88.
- زميت، محمد. (2013). تأثير الحوكمة على تفعيل الخدمات المصرفية الإلكترونية. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 28(3)، 135-162.
- زناقي، بشير ومعاريف، محمد. (2018). أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العامة بولاية عين تموشنت. مجلة البديل الاقتصادي، 5(1)، 332-351.
- طيبيل، عبد السلام وبومدين، يوسف. (2018). اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد، 9(2)، 93-124.
- طرويبا، ندير وبوشناق، الصادق. (2016). الأزمة المالية العالمية ودورها في إعادة التأسيس للحكومة في الوسط المصرفي: تجارب دولية، 4(3)، 1-30.
- عبد الرازق، حبار. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي: حالة دول شمال أفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 7(5)، 75-98.
- عياري، أمال وخوالد، أبوبكر. (2012). تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة الجزائر. بسكرة -الجزائر: جامعة محمد خيضر -كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، 6-7 مايو.
- غادر، محمد ياسين. (2012). محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة (الصفحات 1-32). طرابلس -لبنان: جامعة الجنان، 15-17 ديسمبر.
- غنيم، محمود رجب. (2014). دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 2(2).
- فركاش، عبد الحفيظ والبديري، منير. (2018). أثر تطبيق الحوكمة في الحد من الفساد الاداري والمالي في المصارف التجارية الليبية. مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح. البيضاء -ليبيا: جامعة عمر المختار، 11-12 نوفمبر.
- قسوري، إنصاف وبلحسن، محمد علي. (2018). تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، 5(3)، 292-307.
- كنزة، مخلوفي. (2018). أخلاقيات الأعمال وعلاقتها بتدعيم ممارسات الحوكمة في فضاء البنوك. مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، 3(2)، 146-162.
- مرهون، مالك. (2013). دور وأهمية الحوكمة في محاربة مخاطر الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي الجزائري. مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 14(7)، 43-79.
- مشكور، سعود جايد وعبد، حيدر عباس. (2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري: دراسة

عملية على عينة مختارة من المدققين. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 24.

- معاريف، محمد وشيخي، مختارية وزناقي، بشير. (2019). الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي، 17(1)، 30-43.

#### References:

- Basel Committee on Banking Supervision. (2006). Enhancing corporate governance for banking organizations. Basel.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2015). Guidelines Corporate governance principles for banks. Basel.
- Byrne, B. M. (2016). Structural Equation Modeling with Amos. Rutledge.
- Field, A. (2009). Discovering statistics using SPSS (third edition.). SAGE Publications Ltd.
- ISS. (2021). Institutional Shareholder Services.
- Kelley, K., Clark, B., Browin, V., & Sitzia, J. (2003, May 01). Good practice in the conduct and reporting of survey research. International Journal for Quality in Health Care, 15(3), 261-266.
- Reena Aggarwal و Rohan Williamson. (2006). Did New Regulations Target the Relevant Corporate Governance Attributes? 1-43.
- Tosuni, G. (2013). The impact of corporate governance on the performance of financial institutions. Staffordshire University, Economics.